التمكين الاقتصادي للمرأة وأثره على استقرار الأسرة والمجتمع

Economic empowerment of women and its impact on the stability of the family and society

هجيرة تومي
مخبر نظام الحالة المدنية
كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة.الجزائر
الإيميل h.toumi@univ-dbkm.dz

تاريخ الإرسال: 2023-04-11 *تاريخ القبول: 2023-04-22* *تاريخ النشر: 2023-04-26*

الملخص:
إن مستحدثات الحياة والثورة التكنولوجية إقتضت ضرورة منح المرأة عامة والجزائرية خاصة مزيدا من التمكين و هذا عن طريق فتح الأبواب أمامها للمشاركة في بناء الأسرة و المجتمع ، من خلال خطط وسياسات تستهدف تعزيز قدرات ومهارات المرأة في مختلف المجالات بما يتواكب مع روح العصر ومع التقدم الرقمي الكبير، ما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني و يحقق التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: المرأة- الأسرة- التمكين الاقتصادي- التنمية.

Abstract
The innovations of life and the technological revolution necessitated the necessity of granting women in general and Algerian women in particular more empowerment, and this by opening the doors for them to participate in building the

family and society through plans and policies aimed at enhancing the capabilities and skills of women in various fields in line with the spirit of the times and with the great digital progress, what It is beneficial to the national economy and achieves comprehensive development.

Keywords: women - family - economic empowerment - development.

المؤلف المرسل: هجيرة تومي،h.toumi@univ-dbkm.dz

مقدمة

المرأة هي الأم والزوجة فهي سكن الزوج وحرث له، وهي الشريكة في الحياة وربة البيت، ومهوى الفؤاد لزوجها وموضع سره ونجواه، وهي أهم ركن من أركان الأسرة فهي المنجية للأولاد وعنها يرثون العديد من الصفات وفي أحضانها تتكون عواطف الطفل ويكتسب كثيرا من تقاليده وعاداته ويعرف دينه ويتعود السلوك الاجتماعي[1] وهذا هو الأصل في المرأة .

غير أن هذا لا يمنع من أن يكون للمرأة إلى جانب كونها الزوجة والأم في أن تساهم في التنمية عامة و يكون لها وجودا في عدة مجالات كالتجارة و الاقتصاد ، حيث كانت المرأة في الجزائر ولا تزال السند الذي يعول عليه منذ زمن بعيد ، وتعد ثورة التحرير الجزائرية أبرز دليل على مساهمة المرأة في استقلال الجزائر إلى جانب الرجل إذ قدمت كل منهن النفس والنفيس.

فمساهمة المرأة الجزائرية في مختلف المجالات ليس بجديد بل سبق وخطت خطوات مهمة وقطعت أشواطا تعتبر بمثابة نقطة تحول بواقع المرأة ، غير أن مستجدات الحياة اقتضت ادخال المزيد من الإصلاحات وإصدار بعض القوانين التي تمكن المرأة و تعزز دورها الفاعل في مختلف مجالات العمل الإقتصادي، السياسي، الثقافي، والاجتماعي.

إن أهمية دور المرأة جعل قضاياها تحتل موقعاً هاماً ضمن الصياغات الجديدة لمفهوم التنمية، حيث اعترفت عقود التنمية على المستوى الدولي بأهمية دور المرأة في التنمية ، و التي توالت منذ السبعينات من القرن الماضي إلى إنطلاق أهداف الألفية عام 2015. حيث دعت هيئة الأمم المتحدة من خلال رؤية التنمية المستدامة لسنة 2030 بتوسيع الفرص الإقتصادية أمام المرأة باعتبار التمكين الاقتصادي ركيزة أساسية وعامل حاسم في تمكين المرأة ، و في نفس السياق يجري تنفيذ جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن التمكين الاقتصادي في مجال حقوق المرأة و العمل، العدالة الاجتماعية ، و التنمية المستدامة الشاملة التي تشمل الأبعاد الاجتماعية ، الاقتصادية و البيئية.

وعليه نرى أن الإهتمام بالمرأة على المستوى الوطني أو الدولي كونها عنصر فعال في المجتمع له بصمته الخاصة، وثقله في تحقيق الاستقرار الاجتماعي إلى جانب الرجل أضحى واقعا ، و هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى العمل على إشراكها في العديد من المجالات و فتح الأبواب أمامها إدراكا منها لمساهمتها في تنمية المجتمع عامة و الأسرة خاصة.

إن الهدف الذي نسعى إليه من خلال هذه الورقة البحثية هو محاولة الإلمام بمخلف الإصلاحات المستحدثة في الجزائر لأجل منح المرأة الجزائرية المزيد من فرص التمكين الاقتصادي على الخصوص ومن هذا المنطلق نتساءل:

ألم تكن المرأة الجزائرية ممكنة اقتصاديا ولها دور أسري ومجتمعي ذو طابع مالي، فما هي الآليات التي جاءت لتطوير هذا التمكين وتدعمه؟

لعل الإجابة على هذه الإشكالية يستلزم حتما رصد الآليات القانونية المستحدثة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة و تقييم آثاره على الأسرة و المجتمع من خلال تسليط الضوء على السياسة المنتهجة لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة و ضمان إشراكها في التنمية.

لمعالجة الاشكالية المطروحة تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

- أولا : تحديد المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة.
-ثانيا: آليات تمكين و دعم المرأة اقتصاديا.
ثالثا: أثار التمكين على الأسرة و المجتمع.

1- تحديد المقصود بالتمكين الاقتصادي للمرأة

لم يكن مصطلح التمكين شائعا في وقت ليس ببعيد حيث كانت متطلبات الحياة تتسم بالبساطة ، ومع التطور والتقدم الذي نعيشه و ارتفاع تكاليف الحياة اليومية ، ظهر مصطلح تمكين المرأة لأجل فتح الأبواب أمامها للمساهمة في تنمية المجتمع و هذا ما يجرنا للحديث عن معنى التمكين و غايته.

1-1- تعريف التمكين الاقتصادي

التمكين هو إكتساب الأفراد القدرة على التصرف والتخطيط سواء لصالحهم أم لصالح بقية أفراد المجتمع وجعلهم يمتلكون قدرة المطالبة بإحترام حقوقهم وحرياتهم و التصدي للكثير من المشكلات و إيجاد الحلول لها الأمر الذي يتطلب النهوض بكل ما من شأنه تعزيز حماية هذه القدرات[2] .

وقد إنقسمت ردود الأفعال اتجاه المصطلح الجديد بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، فالمؤيدون يرون أن المصطلح يعني إزالة كل العقبات و العوائق أمام حصول المرأة على حقوقها الطبيعية، ومن ثمة فهو مصطلح منصف وعادل ولا غبار عليه.

أما المتحفظون فإنهم يرجعون عدم تقبلهم للمصطلح إلى غموضه وعدم حصر معناه وأبعاده وملابسات نشأته، وما يعمق هذا التحفظ تطبيقات المصطلح على أرض الواقع وأثرها على الأسرة والمجتمع [3].

فكلمة التمكين عموما هي كلمة تتلقاها الذهنية العربية و الإسلامية بمفهوم إيجابي ألا وهو: تمكين المرأة من حقوقها التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية[4] .

فتمكين المرأة هو تحسين قدرتها على الوصول إلى عناصر التنمية و لا سيما الصحة والتعليم و فرص كسب الرزق و الحقوق و المشاركة السياسية [5].
كما يعني التمكين أيضا مشاركة المرأة الفعالة في كافة الأنشطة السياسية و الاقتصادية الاجتماعية داخل المتجمع [6].

2-1- الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة

إن الغاية من التمكين الاقتصادي للمرأة هو فتح الابواب أمام مشاركة المرأة في دوائر صنع القرار عن من خلال منح الخيارات والبدائل، و التي لا تتحقق إلا من خلال تنمية المرأة لنفسها وتطوير قدراتها وإمكانياتها ما يكسبها القدرة على إحداث التغيير في مجتمعها، و من أهم مصادر هذه القدرة هي المعرفة والثقة بالنفس.

ولقد تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكين المرأة كهدف رئيسي في برامجها، كذلك استحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا عن السياسات الخاصة بالمرأة والرجل في التنمية هو منهاج بيكين 1995، الذي يعد بمثابة إطار عالمي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ يحتوي على جدول أعمال لتمكين المرأة بهدف التغلب على شتى العقبات وحث الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني ومنه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك[7] .

2- أليات تمكين و دعم المرأة اقتصاديا

إن الحديث عن آليات التمكين يقتضي توضيح السياسة المعتمدة و القائمة على مجموعة من المبادئ و إعمدت لتحقيقها وفي مقدمتها مبدأ منح الفرص لأفراد المجتمع دون تمييز سعيا لتحقيق التنمية الإجتماعية ، و ذلك من خلال إرساء مبدأ حرية التجارة في ظل إحترام القانون، فحرية التجارة و الصناعة مبدأ أساسي لكل الأنظمة الليبرالية التي تهدف إلى تنشيط الحرية الثنائية في

إقتصادياتها ، حيث يمكن للأفراد المساهمة في بناء الحياة الإقتصادية ، فلكل شخص أن يزاول نشاطا تجاريا أو صناعيا بعد أن كانت الدولة هي التي تتولى بنفسها ذلك .

إعترف المشرع الجزائري بمبدأ حرية المنافسة منذ سنة 1995 ، و إعترف بعد ذلك بمبدأ حرية التجارة و الصناعة من خلال نص المادة 37 من دستور 1996 حيث كرس المبدأ ، وفي آخر تعديل دستوري تم النص على مبدأ حرية الاستثمار مبدأ دستوري في الجزائر و يقوم على حق كل الاشخاص الطبيعيين و المعنويين في القيام بنشاطات إستثمارية ، و مفاده عدم تقيد النشاط الاستثماري أو تحصره في فئة معينة بذاتها. ويتم التمكين وفقا للآليات التالية:

1-2 المقاولة

كان دور المرأة في وقت مضى لا يتعدى ممارستها لمهنة التعليم أو الطب ، حيث كانت تنشط في مشاريع ذات طابع ربحي محلها المنزل غير أن الواقع تغير ومنح المرأة فرصة ولوج المجال المقاولاتي ، و الذي فيه قطعت المرأة أشواطا متقدمة فما المقصود بالمقاولة.

ورد تعريف عقد المقاولة في نص المادة 549 من القانون المدني و التي جاءت تحت عنوان الباب التاسع الخاص بالعقود الواردة على العمل ، التي نصت على أن "المقاولة عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر".

بناءً على ما تقدم، يمكن تعريف المرأة المقاولة على أنها "المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية و تتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم و الادارة ، واثقة في قدراتها و إمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق"[8] .

فالمرأة المقاولة هي التي تجمع بين خصائص الاستقلالية ، المبادرة القدرة على اتخاذ القرارات بنفسها و لصالح نشاطها الخاص[9] .

إن قطاع المقاولة النسوية في الجزائر يعتبر قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني ، من خلال مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث تساهم المرأة المقاولة في تحقيق قيمة مضافة [10] ،توفير مناصب شغل ، المساهمة في زيادة الناتج المحلي الخام ، التنمية المحلية .

إلا أن قطاع المرأة المقاولة مازال يعاني بعض المشاكل و الصعوبات خاصة مشكل التمويل الذي يقف عائقا أمام نمو و تطور المؤسسات النسوية . و من بين أهم النساء الجزائريات اللواتي حققن نجاحا في هذا المجال سيدة الأعمال "سعيدة نغزة" رئيسة الكفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية [11]. و تجربة الطاقة الجديدة للصناعة للباحثة وهيبة بن دايخة والتي توصلت إلى صنع مجمع هجين للطاقة الشمسية اموجه لتسخين المياه و لإنتاج الهيدروجين و الاكسجين لإستغلاله في مختلف الميادين الصناعية و في تنمية عدة مجالات متعلقة بالتطور المستديم[12]

2-2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

أنشأ كآلية لدعم النشاط الاقتصادي [13] و هذا عن طريق دعم مالي للبطالين البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنة النساء والرجال على حد سواء ، و الذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية.

يعمل الصندوق عن طريق منح قروض لإستحداث أنشطة، فقد وضع القرض المصغر لتشجيع ظهور العمل الذاتي والمنزلي بشكل خاص كالأنشطة الحرفية والمهنية، لا سيما لدى فئة النساء وعليه فإن عددا كبيرا من النساء قمن بخلق أنشطتهن الاقتصادية في بيوتهن[14] .

تتمثل الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع من خلال هذه الآلية في تقديم الدعم المالي للمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار وفق صيغة التمويل الثلاثي ، كما يقدم امتيازات ضريبية و شبه ضريبية متنوعة بالإضافة إلى المرافقة الشخصية و عادة ما يكون أصحاب المشاريع من النساء الماكثات في المنزل و اللواتي يمارسن نشاطهن من بيوتهن .

إن آخر الإحصائيات حول حصة المرأة من المشاريع المقاولاتية على مستوى الصندوق إلى غاية سنة 2016 مقدرة ب 9 بالمائة ، أما في سنة 2015 فقد تم تمويل أكثر من 15 بالمائة من المؤسسات التي تدار من طرف النساء. أما نسبة القروض الممنوحة للنساء فقدرت خلال سنة 2015 ب834 476 [15] و هذا يعكس حقيقة إقدام المرأة على المشاريع بنسب متقدمة.

ويتضح من خلال بيانات متوفرة على موقع الصندوق أن المؤسسات النسوية تتوزع على قطاعات مختلفة وذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد النسبة الأكبر أخذها قطاع الخدمات بمجموع 3051 مؤسسة، يليها قطاع الصناعة بمجموع 1079 مؤسسة و يأتي بعدها قطاع النشاطات الحرفية بمجموع 716 مؤسسة، تليها القطاعات الأخرى.

وهذا ما يؤكد على فرضية مفادها أن النشاط النسوي بصفة عامة يتجه بشكل أكبر نحو القطاع التجاري و القطاع الخدماتي أكثر[16] .

3-2 الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

تعد هذه الوكالة من بين أهم الهيئات الإدارية في الجزائر المشرفة على المشاريع الاستثمارية فهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري لها أهلية قانونية و ذمة مالية مستقلة بالإضافة إلى حق التقاضي و تعد هذه الوكالة مكسبا وطنيا نظرا لما تقدمه من تسهيلات و تبسيط في الإجراءات للمستثمرين الأجانب و الوطنيين، و يوجد مقرها في مدينة الجزائر ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي.

فالوكالة تعد ثاني أهم جهة مشرفة على الاستثمار و هذا بالنظر لمهامها[17] المتنوعة ، حيث تقوم الوكالة بالتعاون مع الإدارات ذات الصلة بالاستثمار لأجل تنظيم و ترتيب كل الاجراءات وتبسيط الشكليات المطلوبة في العملية الاستثمارية لأجل توفير أحسن الظروف، أما من ناحية ترقية الشراكة

فتعمل الوكالة على تحسين الشروط وتوفير الفرص لدمج الإستثمارات الوطنية الخاصة و العامة مع الاستثمارات الأجنبية في الداخل و الخارج.
فدور الوكالة يتجلى في المرافقة ، المتابعة و تيسير الوصول إلى الموارد والأصول الإنتاجية ومنح الفرص للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية و الإستفادة منها عن طريق تنويع مجالات الاستثمار أمام النساء والرجال على قدم المساواة فهي الاخرى من الأليات التي يمكن للمرأة الاستفادة منها غير أن ما يميزهذه الوكالة عن غيرها في كونها تنشط على مستوى عال أي أن المشاريع المقدمة أمامها تتطلب مستويات تعليمية ومؤهلات عالية على عكس المشاريع المقدمة أمام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

4-2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 تم استحداث جهاز خاص بالقرض المصغر يتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتتمتع هذه الأخيرة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، تتولى الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة .أي أصحاب المشاريع [18].

من بين أهم مهامها المتابعة الدائمة للأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط ، و مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم. حيث تقدم الوكالة الخدمات إلى أصحاب المشاريع المتوسطة أو المصغرة و التي لا تتطلب من أصحابها في معظم الأحيان تأهيل عالي المستوى ولذا نجد نسبة المشاريع النسوية مرتفعة ، وتتمثل القروض المقدمة من الوكالة في :
-قرض بدون فوائد لا تتعدى كلفته 000 100 دج لشراء المواد الأولية.

-قروض ذات فوائد مخفضة بنسبة 100%، لا تتجاوز كلفته 000 000 1 دج لخلق النشاط
-مرافقة مجانية.
-التكوين وإجراءات أخرى لتعزيز القدرات.

5-2 الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

تعتبر الوكالة إحدى الهياكل التي أنشأتها الدولة لتنمية وتطوير المؤسسات وتحقيق مقاربات إقتصادية أكثر منها إجتماعية على المدى المتوسط و البعيد، وتم تغيير الإسم إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية[19] ، بعد أن كانت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب حيث تظهر جليا المفارقات الواسعة بين الأهداف في كلا التسميتين: فالإسم الأول للوكالة ينصب على الجانب الاجتماعي ألا و هو التشغيل والقضاء على البطالة بينما الثاني يرجح فكرة التوجه الاقتصادي للوكالة أي التركيز على المؤسسة أو المقاولة بمرافقتها ودعمها أكثر من الوجه الأول للوكالة.

تسعى هذه الهيئة الوطنية ذات الطابع الخاص لتشجيع كل السبل المؤدية لإنعاش قطاع الاستثمار الشبابي، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وتجسيد الفكر المقاولاتي لدى الشباب وتحويله إلى مشاريع استثمارية حقيقية بتوفير تمويل بعدة أشكال.

6-2 حاضنات الأعمال

باعتبار أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي المحرك الأساسي للنشاط و النمو الاقتصادي في معظم الدول و بالذات في الدول النامية، نظرا لما تتمتع به هذه المؤسسات من سمات و خصوصيات مميزة مثل: سهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها تتميز بقدرة هائلة على الجمع بين التنمية الاقتصادية ، توفير مناصب العمل و خلق الثروة عن طريق تشجيع الاستثمار، وروح المخاطرة لدى أصحاب رؤوس الأموال، فإننا نجدها تمثل أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش

الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية. و سعيا لدعمها وحمايتها وتحضيرها لدخول سوق المنافسة لابد لها من حاضنات تؤهلها حيث تسمح هذه الحاضنات لصاحب المشروع بتطوير تفكيره، هدفها الرئيسي تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإبداعية في ميدان التكنولوجيا ومرافقتها إلى غاية إنشاء مؤسسات ناشئة Start-up.

تعرف الهيئة الأوروبية للأعمال ومراكز الابتكار الحاضنات على أنها: " منظمات رسمية معروفة لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال، وتعمل من أجل تحقيق المصلحة والمنفعة العامة أنشأت من طرف الأعوان الاقتصاديين المهمين في الإقليم أو المنطقة من أجل تقديم حزمة من خدمات التوجيه والدعم المتكامل للمشاريع التي تنفذ من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والإقليمية" [20].

فالحاضنات أكثر المنظومات التي تم ابتكارها في العشرين سنة الأخيرة ذات فعالية ونجاحًا في تسريع تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و خاصة التكنولوجيا وخلق فرص عمل جديدة والتي تمت الاستعانة بها في الكثير من دول العالم الصناعية والنامية.

وتبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في:

- ضمان تمويل المشروعات الصغيرة من خلال ضمان القروض و التمويل المباشر للمشروعات المنتمية للحاضنة .
- المساهمة في نجاح المشروعات الصغيرة و استمراريتها، و ذلك بتقديم المساعدة و المشورة في المجالات التقنية ، التنظيم ، الإدارة و لا سيما في المراحل الأولى من الإنشاء.

إضافة لما سبق نشير إلى أن هناك حاضنات متخصصة في أعمال المرأة تعمل من أجل تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد

عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، حيث توفر لها التدريب و الإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة، و هناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في بعض الدول العربية منها مصر والأردن.

3- آثار التمكين الاقتصادي للمرأة على الأسرة والمجتمع

بعد حديثنا عن مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة سنوضح من خلال هذا المحور آثار هذا التمكين على الأسرة و المجتمع نظرا لكون المرأة تشكل العنصر الجوهري فيه، وعليه سنقف على أثر التمكين على استقرار المجتمع بداية ثم نسلط الضوء على العلاقة بين التمكين و التنمية و هذا بعد تحديد مفهوم المجتمع.

3-1مفهوم المجتمع

يرى ابن خلدون في مقدمته أن الإنسان مدني بالطبع أي أنه لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن الناس فهو كائن إجتماعي يشعر بالحاجة إلي سواه من الناس للتعامل معهم، و الإختلاط بهم و إعطائهم و الأخذ منهم ، وهو في حاجة دائمة إلى بني جنسه لإشباع حاجاته الأساسية والثانوية ، و هذا ما يعكس دور المرأة في المجتمع و يفسر ضرورة تمكينها ككائن إجماعي يؤثر ويتأثر بمحيطه.

3-1-1 تعريف المجتمع

إن تعريف المجتمع يختلف باختلاف المفاهيم الثقافية لكل جماعة أو اختلاف العقيدة أو المبدأ أو الهدف الذي يسعون من أجل تحقيقه وبعرف المجتمع (Society) بأنه جماعة من الناس يعيشون معا و يعملون سويا مدة طويلة بصفة منتظمة و تربط بينهم علاقات اجتماعية و لهم أهداف وموارد مشتركة يستخدمونها في إشباع حاجاتهم في إطار نظام اقتصادي ونظم إجتماعية تساعد على إشباع احتياجات المجتمع، وعلي هذا الأساس يمكن إعتبار الدولة مجتمعا عاما.

3-2-1-مقومات المجتمع

يمكن تحديد مقومات المجتمع فيما يلي:

- جمع من الناس تربطهم علاقات وتفاعلات اجتماعية.
- اشتراكهم في الموارد الطبيعية والخبرات القائمة في مجتمعهم.
- وجود نوع من تقسيم العمل وتبادل المنفعة بين جماعاته بشكل يحقق التكامل الوظيفي في المجتمع.
- وجود رغبات مشتركة بين أفراده.

3-2 الاستقرار الاجتماعي

الغاية من تمكين المرأة اقتصاديا لا يقصر على الجانب المادي فقط ، و إنما يمتد ليشمل أبعادا أخرى ومنها سكينة المجتمع أي الإستقرار و الأمن الاجتماعي.

لقد ذكر علماء الإجتماع و أخصائيو الفلسفة الإجتماعية عدة مفاهيم للإستقرار الإجتماعي ، و لعل أهم تلك التعريفات و المفاهيم التعريف الذي يرى أن الإستقرار الإجتماعي هو "حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع". فكيف يتحقق ذلك؟

يتحقق ذلك من خلال مشاركة المرأة الفعالة في السعي لتوفير الجانب المالي للأسرة و الذي تأثر نتيجة إرتفاع المستوى المعيشي ما يدفع في الكثير من الأحيان بالنساء إلى العمل حسب مؤهلاتهن لأجل المساهمة في مصاريف البيت خاصة إذا كان الأب عاطلا عن العمل أو متقاعدا ، أو كان عدد أفراد الأسرة كبير مما يجعل دخل الأب لا يفي بالغرض أو كانت المرأة مطلقة أو أرملة هذا ما يجعلها تضطر للعمل سعيا لتغطية حاجاتها أو حاجات أبنائها ، فعملها يمنحها الأمان و الاستقرار بحيث يجعل منها شخصا منتجا لا إتكاليا أو مكسورا ماديا ، فالعمل يجعل منها مستعدة لمواجهة أي مشاكل أو مخاطر وهذا ما يبعث على الراحة النفسية و الشعور بالأمان.

رغم أن عمل المرأة كان يقابل في الكثير من الأحيان بالرفض و الإحتجاج إلا أن الوضع تغير فأصبح خروج المرأة للعمل شيئا مألوفا خاصة أمام إرتفاع القدرة الشرائية و صعوبة تأمين أغلب متطلبات الحياة اليومية ما جعل الأب أو الزوج يحتاج لراتب المرأة لمساعدته على أعباء الحياة [21]، كما تحتاجه المرأة لتغطي به نفقاتها وهذا ما ينعكس إيجابا على الاستقرار الاجتماعي للأسرة ويجعلها مؤمنة ماديا علما أن أغلب المشاكل الأسرية والآفات الاجتماعية مصدرها إنعدام أو نقص المداخيل .

فالآفات الإجتماعية هي التي تؤثر بشكل سلبي على أفراد المجتمع لكونها مترابطة فيما بينها فإنتشار البطالة مثلاً يؤدي لإنتشار الفقر، والفقر بالمقابل يزيد نسبة الأمية و الجهل ،ما يتسبب في انتشار السرقة والجريمة و هذا ما يرفع نسبة الآفات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، كالتسول والتشرد الذي نشاهده بشكل يومي حيث يتم استغلال الأطفال للقيام بهذه المهمة والحصول على المال دون جهد ، ما يستدعي تأمين العمل و التعليم إضافة إلى التكوين لأفراد المجتمع سعيا للرفع من المستوى المعيشي و التعليمي والتقليل من الآفات الاجتماعية.

إلى جانب الفقر والبطالة هناك الإنحلال الأخلاقي وتجاوز القوانين والعادات الاجتماعية ، ما يخلق بيئة اجتماعية بعيدة عن الدين ، القانون والأخلاق وبالتالي الإنحلال الأخلاقي في المجتمع.

فكون المرأة متمكنة إقتصاديا قد يساهم و لو بنسب متوسطة في إستقرار الأسرة و بالتالي المجتمع ، و التقليل من الآفات ونخص بالذكر هنا الحاجة المادية التي عادة ما تكون سببا في إقتراف الجرائم وتدهور المجتمع .

بناء على ما سبق و في محاولة لربط التمكين الاقتصادي للمرأة بالاستقرار و الأمن[22] المجتمعي نرى أن المرأة ذات المكنة الإقتصادية تؤثر بشكل مباشر في إستقرار المجتمع، أولا كونها أحد أفراده ، و ثانيا باعتبارها أحد العوامل

المؤثرة في توازنه و إستقراره فتهيئة المرأة كعامل من عوامل الاستقرار و التنمية يظهر نتيجة ما تقوم به من نشاطات إقتصادية تعود بالنفع على المجتمع من خلال إمتصاص البطالة ، و توفير مناصب الشغل ما ينعكس إيجابا على الأسرة من ناحية تحسين دخلها ، ما يوفر الأمن الاجتماعي ويحسنه.

هذا و قد أولت منظمة المرأة العربية أهمية كبرى للتمكين الاقتصادي للمرأة إنطلاقا من أنه الأساس لتوفير معيشة كريمة للمرأة و بوابتها لتحقيق الإستقلالية والقدرة على إتخاذ القرار[23] .

وقد أثبتت الدراسات وفقا لتقرير المنظمة أن آثار التمكين الاقتصادي للمرأة تصب في صالح الأسرة ككل من حيث تحسين جودة الحياة وتعزيز الرفاه.

وفي ذات السياق ننوه إلى تبنى منظمة المرأة العربية برنامجا موسعا لإدماج المرأة المهمشة في مسيرة التنمية بالمجتمعات المحلية في المنطقة العربية، ويستهدف هذا البرنامج عدة فئات من المرأة تضم:

النساء والفتيات الريفيات ، والنساء والفتيات في العشوائيات في العواصم والمدن الكبرى ، و النساء ضحايا النزاعات المسلحة من اللاجئات ، النازحات ، النساء صاحبات المشروعات الناشئة the Startups.

هذا و تعمل منظمة التعاون الإسلامي على خطة للنهوض بالمرأة (OPAAW) [24] و هذا من خلال وضع استراتيجية تخص مؤسسة الأسرة سنة 2025 ، هدفها البحث في التحديات الرئيسية التي تواجهها المرأة و المؤسسات الأسرية في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ، و المعيقات التي تحول دون تمكين المرأة عامة و تحديد مجالات التعاون المحتملة لتطوير استجابات سياساتية لمواجهة هذه التحديات. كما تشمل أيضا دراسات تهدف إلى تسليط الضوء على الدور المحتمل للمساواة بين الجنسين و البنية الأسرية القوية في تحقيق التنمية المستدامة[25] .

ويعود سبب تسمية هذه المشاكل الاجتماعية بـ "الآفات" لأنها كالمرض إذا أصابت الفرد أفسدته وانتقلت العدوى والفساد للمجتمع، فتأثيرها السلبي لا يقتصر على الفرد فقط بل على المجتمع كاملاً.

3-3التنمية

بعد الحديث عن آثار التمكين من ناحية إستقرار وأمن المجتمع ، نشير إلى أن هناك آثار ذات علاقة بالتنمية التي تعد الخيار الاستراتيجي للقضاء على التخلف والأخذ بعوامل التقدم ، و باعتبار المرأة من مكونات التنمية البشرية المستدامة فهي تمثل نصف القوة البشرية في المجتمع ، و بذلك فإن نجاح التنمية يتطلب مشاركة المرأة في الأبعاد التنموية المستدامة، فما هو السبيل لذلك؟

بداية عرفت التنمية على أنها عملية الإنتقال بالمجتمعات من مستوى أدنى إلى مستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما و نوعا، إذ تعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات و تتم التنمية بواسطة إدخال أطراف و إستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي.

وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية "ينبغي أن يكون الرجال والنساء والأطفال محور الاهتمام ، فيتم نسج التنمية حول الناس و ليس الناس حول التنمية و ذلك للأجيال الحاضرة و القادمة".

يقصد بالتنمية الاقتصادية الإجراءات المنسقة و المستديمة التي تتخذ من قبل صناع القرار، و بعض الجماعات المتخصصة لتحسين اقتصاد الدولة ، وزيادة الإنتاجية في العمل ، و بالتالي ضمان الرفاهية الاجتماعية للناس و يعتمد في قياس التنمية الاقتصادية على متوسط الدخل الشهري ، و نصيبه من الناتج المحلي الاجمالي البطالة، الصناعة والإنتاج التعليم الصحة والخدمات باعتبارها محور التنمية البشرية .فهي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة [26].

هذا ما يؤكد الإرتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتمكين المرأة، فلا يمكن تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون إشراك المرأة لأنها مفتاح التنمية فهي من متطلبات وأدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[27] .

بناء على ما سبق فإن مساهمة المرأة في التنمية في الحياة الاجتماعية ، الاقتصادية ، السياسية مبني على النظر للنساء بوصفهن فئة فاعلة و نشيطة لا فئة مستفيدة و سلبية [28].

خاتمة

الواضح أن هناك إرتباط عضوي بين قضايا المرأة وتطور أوضاعها و مسيرة المجتمع في التنمية على اختلاف أشكالها وبصدور تقرير التنمية الإنسانية العربية الأول عام 2002 الذي كان له الأثر الفعال في التداول الإجرائي و البحثي لقضايا المرأة العربية ، حيث نبه التقرير إلى أهمية تجاوز العرب للنواقص الثلاثة الحرية ، نقص المعرفة ، و نقص تمكين المرأة العربية ، هذا التقرير الذي كان أحد العوامل التي دفعت بالدول العربية عامة إلى فتح الأبواب أمام المرأة و منحها حق المساهمة في التنمية من خلال التمكين الاقتصادي.

- العمل على القضاء على التخلف كأحد تحديات التنمية البشرية المستدامة و أن ذلك يستلزم حلول ذات طبيعة شمولية و تكاملية تعتبر المرأة من أهم هذه الحلول .

- ضرورة التشخيص العلمي للوضع الاجتماعي للمرأة مع منحها حق التكوين ، التدريب و اقتحام عالم الأعمال من خلال دورات تكوينية وتعليمة.

-ضرورة إقامة برامج تدريبية حول كيفية إنشاء المؤسسات سواء من قبل الحكومات أو الجمعيات أو المنظمات

و الاتحادات التي تعنى بوضع المرأة.
- الاهتمام بتسليط الضوء على دور تعليم المرأة على المشاركة في الحياة الاقتصادية.
- توفير المناخ الملائم للمرأة العاملة و ذلك بإنشاء مراكز لرعاية الاطفال تكون مدمجة بأماكن عمل الأمهات أو قريبة منهم على الأقل ما يسمح للمرأة بالإطمئنان على أطفالها و العمل في جو آمن و مستقر.

وفي الأخير نقول أنه رغم كل المستحدثات و المستجدات التي يعيشها المجتمع من ثورات علمية ومكتسبات مادية تبقى الأسرة هي القاعدة و الأساس الذي لا بديل عنه في المجتمع ، فهي اللبنة الأولى لبناء المجتمع و لغرس القيم فلم يحظ أي نظام إجتماعي بالعناية والتفصيل في الإسلام مثلما حظيت به مؤسسة الأسرة لكونها نواة المجتمع فصلاحه من صلاحها و العكس صحيح.

التهميش والاحالات:

[1] - السيد سابق ، فقه السنة الطبعة العشرون ،مكتبة العبيكان، دار الفتح للاعلام العربي،،المجلد الثاني، الرياض سنة 1996، ص113

[2] - محسن الندوي،الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي، مؤلف جماعي بعنوان الامن القانوني وتتحقيق التنمية، مخبر الدراساتت في القانون والاسرة والتنمية ، سنة 2019، ص

[3] - كاميليا حلمي محمد، مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي الكويت 15-18 سبتمبر 2012 ، http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1038.

[4] - طاهر غراز ن مفيذة بوقبرين ، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي بغليزان، العدد الثالث جانفي 2021.ص 132.

[5] - استر دفلو، تمكين المرأة و التنمية الاقتصادية، عمران، العدد 05، 2013، ص ص51-76.

[6] - طاهر غراز ن مفيذة بوقبرين ، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي بغليزان، العدد الثالث جانفي 2021.ص 132.

[7] - - وثيقة منهاج بيجن، فصل المرأة و الاقتصاد، ص 80-97، منشور على الموقع الإلكتروني، http://maktabatmepi.org -

[8] - شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 12.نقلا عن سنوسي علي، أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر ، الملتقى الدولي العلمي التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، بتاريخ 14-15-2015 .ص06.

[9] - سنوسي علي، أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر ، الملتقى الدولي العلمي التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، بتاريخ 14-15-2015 . .ص06.

[10] - لعموري فتيحة ، آليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 المجلد الثالث، سنة 2018 .

[11] - مقال حول السيدة سعيدة نغزة رئيس الكفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، منشور بيومية الشعب الجزائرية بتاريخ 07 مارس 2023 تحت عنوان أسرار نجاح المرأة بالمقاولاتية

[12] - عبدالجليل مقدم ، وآخرون ، واقع المقاولة النسوية في الجزائر، و نماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد 02 سنة 2019، ص34.

[13] - تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994)

[14] - ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع الناوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03 ، جوان 2015.

[15] - للمزيد من الإحصائيات أنظر الموقع الإلكتروني الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : www.angem.dz/ar/article/chiffres-cles

[16] - للمزيد من المعلومات أنظر كواش خالد، بن قمجة زهرة المقاولة النسوية في الجزائر، مجلة المناجير العدد02، سنة 2015.

المرسوم التنفيذي رقم 298/22 الصادر في08 سبتمبر 2022 المتضمن صلاحيات الوكالة وتنظيمها وسيرها

[17] - المرسوم التنفيذي 04-14 ،المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي ،جريدة رسمية العدد 06 ،ص08.

[18] - المرسوم التنفيذي رقم 20 -329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296

[19] - European commission anterprise directorate general, Benchmarking of business incubators, Brussels, Belgium, 2002, p: 05.

[20] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005

[21] -- نافع نورة ، مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد الاول ، المجلد الخامس ، 01 جانفي 2013 ، ص155

[22] -الأمن نقيض الخوف وهي السلامة، وكلمة (الأمن) لغة مصدر الفعل أمن أمنا وأمانا وأمنة: أي إطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال أمن من الشر أي سلم منه، وهي هنا تعني بأن الشيء في حرز وحماية من الخطر، هايل عبد المولى طشطوش ، الامن الوطني وعناصر قوة النظام العالمي الجديد، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع ،2012، ص18.

-أنظر الموقع الرسمي لمنظمة المرأة العربية، http://www.arabwomenorg.org/ProgramDetails

[23] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة المرأة العربية، http://www.arabwomenorg.org/ProgramDetails.aspx?ID=12 الاطلاع بتاريخ 12/03/ 2023

[24] - يقوم سيسرك(siserc) على إعداد تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول المرأة والتنمية منذ عام 2006، وهو بمثابة وثيقة فنية مرجعية بالنسبة للمؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين حول دور المرأة في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة. ويدرس هذا التقرير المعيقات التي تحول دون التقليص من مستوى عدم المساواة بين الجنسين والدور المحتمل للمرأة والهياكل الأسرية القوية في تحقيق التنمية المستدامة

[25] - أنظر الموقع الرسمي لمنظمة التعاون الإسلامي في تقرير لهاحول المرأة الاطلاع بتاريخ 2023/03/10
https://www.sesric.org/women-family-ar.php

[26] - للمزيد حول التنمية أنظر احمد الدوري ، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1983.

[27]- Women are the key to sustainable development and quality of life in the family. The varieties of role the women assume in the family are those of wife, leader, administrator, manager of family income and last but not the least important the mother. Role of Women in the Family and Society. Article shared by Shuani on :. https://www.yourarticlelibrary.com/family/role-of-women-in-the-family-and-society/47638

[28] - عائشة محمد بن محمد بن مسعود فشيكة، المرأة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق جامعة جيجل، عدد خاص، ص131.

قائمة المراجع

قائمة الكتب

- السيد سابق، فقه السنة الطبعة العشرون ،مكتبة العبيكان، دار الفتح للإعلام العربي، المجلد الثاني، الرياض سنة 1996.
- محسن الندوي، الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي، مؤلف جماعي بعنوان الامن القانوني وتحقيق التنمية، مخبر الدراسات في القانون والاسرة والتنمية ، سنة 2019 .
عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، الحلف الأطلسي، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005.
-هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة النظام العالمي الجديد، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
-حمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1983.
الرسائل والمذكرات
-شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009،.نقلا عن سنوسي علي، أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر ، الملتقى الدولي العلمي التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، بتاريخ 14-15-2015 .
المجلات.
استر دفلو، تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية، عمران، العدد 05، 2013..

- طاهر غراز ن مفيذة بوقبرين ، دور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في تجسيد التنمية المجتمعية، مجلة مدرات للعلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي بغليزان، العدد الثالث جانفي 2021.
نعيمات خليل، تمكين المرأة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لمكتبة ميبي، http maktabatmepi.org://- الاطلاع بتاريخ 2023/03/11.
- وثيقة منهاج بيجن، فصل المرأة والاقتصاد، منشور على الموقع الإلكتروني:http://maktabatmepi.org
-شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 12.نقلا عن سنوسي علي، أهمية التمويل الأصغر في دعم المقاولاتية النسوية في الجزائر ، الملتقى الدولي العلمي التوجهات الحديثة للسياسة المالية للمؤسسة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، بتاريخ 14-15-2015 .
- لعموري فتيحة ، آليات دعم المقاولة النسوية في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12 المجلد الثالث، سنة 2018 .
-عبدالجليل مقدم ، وآخرون ، واقع المقاولة النسوية في الجزائر، و نماذج ناجحة عن ريادة المرأة المقاولة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، المجلد الثالث، العدد 02 سنة 2019،
-مقال حول السيدة سعيدة نغزة رئيس الكفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، منشور بيومية الشعب الجزائرية بتاريخ 07 مارس 2023 تحت عنوان أسرار نجاح المرأة بالمقاولاتية
- ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع الناوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 03 ، جوان 2015.
- كواش خالد، بن قمجة زهرة المقاولة النسوية في الجزائر، مجلة المناجير، العدد 02 سنة 2015.
- نافع نورة ، مكانة المرأة في المجتمع الجزائري، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد الاول ، المجلد الخامس ، 01 جانفي 2013 .
- عائشة محمد بن محمد بن مسعود فشيكة، المرأة والتنمية المستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق جامعة جيجل، عدد خاص، سنة 2016.

النصوص القانونية والتنظيمية
المرسوم التنفيذي رقم 298/22 الصادر في08 سبتمبر 2022 المتضمن صلاحيات الوكالة الجزائرية لرقية الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

- المرسوم التنفيذي 04-14 ،المؤرخ في 22 جانفي 2004 ،المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي ،جريدة رسمية العدد 06 .
-المرسوم التنفيذي رقم 20 -329 المؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 22 نوفمبر 2020 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 96-296.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 07 جويلية 1994)
- European commission anterprise directorate general, Benchmarking of business incubators, Brussels, Belgium, 2002.

المواقع الالكترونية

-كاميليا حلمي محمد، مفهوم مصطلح تمكين المرأة (Women Empowerment) في منشأه، ورقة مقدمة في ورشة عمل دور المرأة في العمل الخيري والتطوعي الكويت 15-18 سبتمبر 2012،
http://iicwc.org/lagna/iicwc/iicwc.php?id=1038
-الموقع الرسمي لمنظمة المرأة العربية:
http://www.arabwomenorg.org/ProgramDetails.aspx?ID